جريمة الابتزاز الالكتروني مفهومها واسبابها وطرق مكافحتها: محافظة ذي قار أنموذجاً

Spatial analysis of electronic blackmail crimes in Dhi Qar Governorate

م. د احمد علي احمد مشهد التميمي
جامعة سومر - كلية التربية الاساسية

ahmed.ali@uso.edu.iq

المستخلـــص

يعد الابتزاز الإلكتروني واحدة من اهم الجرائم التي تشكل خطراً كبيراً على كيان وأمن الدولة الوطني والقومي لاسيما ما يتعلق منه بتهديد الامن المجتمعي والشخصي للأفراد وهو محور البحث , إذ توسعت اثار هذه الجريمة في كل المجتمعات ومنها العراقي بشكل عام ومحافظة ذي قار بوصفها منطقة الدراسة بشكل خاص, وباتت اثارها السلبية واضحة للجميع وتزداد بشكل كبير مع تزايد التطور التكنلوجي، وقد تضمن البحث في مباحثه الثلاث التعريف بأنواع الجرائم الالكترونية ومنها الابتزاز الالكتروني، ودوافع ارتكاب الجريمة وتوزيعها المكاني في محافظة ذي قار، ثم تقديم عدد من المقترحات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الابتزاز , الإلكتروني ، العراق ، ذي قار .

Abstract

Cyber blackmail is one of the most important crimes that pose a great danger to the entity and security of the state, especially with regard to threatening the societal and personal security of individuals, which is the focus of the research, as the effects of this crime have

expanded in all societies, including Iraq in general and Dhi Qar Governorate as the study area in particular, and its negative effects have become clear to everyone and are increasing significantly with the increase in technological development. The research included in its three topics defining the types of cybercrimes, including cyber blackmail, the motives for committing the crime and its spatial distribution in Dhi Qar Governorate, then presenting a number of proposals and recommendations.

Blackmail, electronic, Iraq, Dhi Qar Keywords:

المقدمة

يعد الابتزاز الإلكتروني احد التحديات الكبيرة التي يواجهها امن الدولة واستقرارها من جانب ومن جانب اخر يمثل تهديداً واضحاً لحياة المجتمعات واستقرارها سواء كان لمستخدمي الإنترنت والأجهزة الذكية أو لمن هم بعيداً عن استخدام هذه التقنية والاجهزة المرتبطة بها من خلال التعدي على حياتهم الشخصية والمهنية، بعيداً عن احترام قوانين الدولة وانظمتها القضائية والاعراف والتقاليد وجميع الضوابط التي تنظم حياة الناس, وتزداد خطورة هذه المشكلة بالنسبة للأشخاص الذين يفتقرون إلى المعرفة بأمن المعلومات ، وطبيعة التطور التقني والتكنلوجي مما يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوه مشكلة الابتزاز التي تتبعها مشكلات وازمات كثيرة بعضها يؤدي لحدوث عمليات قتل أو وفاة للجاني أو المجني عليه, واحياناً يؤدي تأثيرها لتفكك الاسر وانهيار نظام العائلة وسمعة الافراد وما يرتبط بذلك من امراض نفسية على حياة الضحايا, لاسيما في المجتمعات التي تعاني من هشاشه في امنها الداخلي كما هو الحال في محافظة ذي قار كجزء من الحالة العراقية ، حيث تتميز بطابعها العشائري والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تجعل عملية وقوع الضحية تتعرض لشتى انواع القهر والعذاب النفسي والنظرة الدونية من قبل البعض مما ينعكس سلباً على الوضع الاجتماعي للعائلة, وهذا نتيجة الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تقريباً بمتناول جميع الناس، بما في ذلك الأطفال, وما نتج عن الثورة الرقمية من قيام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي إلى تخزين بعض اسرارهم وحياتهم الشخصية على اجهزة الموبايل او اللاب توب او الحاسوب الذي يؤدي بالنتيجة الى تمكن بعض المخترقين والجرمين من الوصول لتلك المعلومات والبيانات, ناهيك عن دخول شتى انواع اجهزة الموبايل والاتصالات المختلفة ومن مناشئ وجهات عدة وبدون رقابة من قبل الجهات المعنية, وتزداد مشكلات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية بقيام المخترقين والعصابات الإلكترونية

والجريمة باستدراج المجني عليه وترهيبه عن طريق استغلال هذه الحسابات لابتزاز وتهديد اصحابها بهدف الحصول على مكاسب وامتيازات لاسيما مالية او قضايا تتعلق بالجنس وممارسة الرذيلة مع الضحية أو التشهير بها سواء كانوا إناث لاسيما الفتيات ونساء في مختلف الاعمار او ذكور وبشكل ادق المراهقين.

اولاً- مشكلة البحث

اصبحت ظاهرة الابتزاز الإلكتروني مشكلة تعاني منها جميع مناطق العراق ومنها منطقة الدراسة لاسيما نتيجة ضعف تطبيق القانون, وانتشار الثورة المعلوماتية واجهزة الاتصال المختلفة مما ادى بروز هذه الظاهرة بشكل كبير جداً, وزيادة مرتكبيها وضحاياها مما يدفع نحو طرح سؤلان اساسيان كما يأتي:-

١- ماهي الاسباب التي تقف خلف تنامي ظاهرة الابتزاز الإلكتروني؟

٢- كيف تبدو خريطة التوزيع الجغرافي لهذه الظاهرة على مستوى اقضية محافظة ذي قار؟

ثانياً- فرضية البحث : لوصول إلى النتائج المطلوبة من تناول ظاهرة الابتزاز يتم افتراض الآتي:-

١- هنالك عوامل عدة تقف خلف تنامي ظاهرة الابتزاز الإلكتروني منها مخرجات عملية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عام ٢٠٠٣ , والتدخل السلبي في شؤنه الداخلية من قوى دولية واقليمية , وتداعيات الانهيار الامني , وضعف تطبيق القانون وعدم وجود رقابة على اجهزة الموبايل والاتصالات المختلفة, وقلة وجود الكوادر المتخصصة لاسيما الاستخبارية وضعف الدعم المالي الذي يمكنها من مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي, ووضع الضوابط والقوانين التي تمنع أو تحد من ظاهرة الابتزاز الإلكتروني , والجهل بمخاطر الاستخدام السيء لشبكات التواصل الاجتماعي, ووجود ظاهرة التفكك الاسري وغياب رقابة الاهل لدى بعض العوائل, وغياب الواعز الديني لدى مجرمي ظاهرة الابتزاز, وانتشار ظواهر دخيلة على المجتمع العراقي لاسيما من خلال الافلام والمسلسلات المختلفة ومحاولة تقليدها , والتمرد على الانظمة والتشريعات الحكومية والقوانين القضائية, وعدم احترام التقاليد والاعراف لعشائرية وغيرها من الاسباب التي تقف خلف توسع ظاهرة الابتزاز الإلكتروني.

٢- يتباين التوزيع الجغرافي لضحايا ومرتكبي جريمة الابتزاز الإلكتروني بين اقضية محافظة ذي قار التي شملتها بيانات الدراسة نتيجة التباين في حجم سكان تلك المناطق, ومدى نسية التحضر وتأثير العوامل الاقتصادية للمدينة سكانها ووجود المؤسسات الإدارية والتجارية وتباينها بين تلك المدن.

ثالثاً- حدود منطقة الدراسة

تتمثل الحدود المكانية لبحث جميع مناطق محافظة ذي قار التي تقع جنوب العراق بين دائرتي عرض (٣٣ ,٣٠- ٣٢°) شمالاً, وقوسي طول (٣٧, ٤٥° - ١٢, ٤٧°) شرقاً(خريطة ١), وتشغل حيزاً مكانياً من حيث المساحة يبلغ نحو ١٢٩٠٠ كم٢ وبنسبة تقدر بنحو ٣٪ من مساحة العراق الكلية البالغة ٤٣٥٠٥٢ كم٢ , وتحد ذي قار محافظة ميسان من الشرق، ومحافظتي المثنى والقادسية من جهة الغرب والشمال الغربي ومحافظة واسط شمالاً، فيما تحدها من الجنوب محافظة البصرة.

رابعاً- أهمية البحث

تبرز الاهمية لهذا البحث في تسليط الضوء على مرتكبي جريمة الابتزاز الإلكتروني داخل مجتمع منطقة الدراسة، اذ يشكل تفشي هذه الجريمة خطراً كبيراً يسعى البحث إلى التنبيه الى خطورة الابتزاز الإلكتروني كأحد اخطر الجرائم المعلوماتية الناجمة عن التطور في تقنية المعلومات التي تضر بالفرد والمجتمع وتفرض مسؤولية جنائية على مرتكبيها, وبيان اسباب حدوث هذه الجريمة ووضع المعالجات والحلول التي يمكن من خلالها تقليل نسب ومعدلات تفشي هذه الظاهرة وتوسع مديات تأثيرها.

خامساً- منهج البحث

يمثل المنهج الاساس في تحديد طبيعة المشكلة, والطريق الذي من خلاله يحقق الباحث الهدف من تناول موضوع الدراسة بعد استخدامه للوسائل والأدوات المتاحة التي تمكنه من بلوغ غايته واثبات او نفي ما تم تناوله لدراسة الظاهرة, لذلك سيتم الاستعانة بالمنهج التحليلي والمنهجين الوظيفي والاستقرائي.

سادساً- هيكلية البحث

لقد تم تقسيم البحث بعد الإطار النظري على ثلاث مباحث اهتم الأول منها بتناول مفهوم الابتزاز الإلكتروني وتعريفه وانواعه , اما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لأهداف الابتزاز الإلكتروني والسمات والطرق والآثار المترتبة على جريمة الابتزاز, في حين ركز المبحث الثالث على جرائم الابتزاز الالكتروني في محافظة ذي قار وسبل مكافحة الظاهرة , ثم انتهى البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول- الابتزاز الإلكتروني المفهوم والتعريف والانواع

اولاً- مفهوم الابتزاز الإلكتروني وتعريفه

يشير مفهوم الابتزاز الإلكتروني إلى استخدام القوة أو التهديد للحصول على المال أو مكاسب أخرى بطرق غير قانونية, وهو يمثل شكلاً من أشكال سلب الحق بالقوة من شخص اخر بدون وجه حق، بهدف سلب إرادة وحرية الشخص من خلال إلحاق الأذى الجسدي او النفسي به لغرض تحقيق مكاسب مادية أو

سياسية أو اقتصادية او وظيفية ومهنية او أهداف غير اخلاقية وغير قانونية وغير مشروعة[1].

ويعد الابتزاز الإلكتروني احد صور الجرائم الإلكترونية اذ يتمثل في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لارتكاب افعال مخالفة للقانون، حيث تمثل عملية الابتزاز الإلكتروني عملية تخويف وتهديد وتخويف للضحية عن طريق نشر معلومات او صور او مقاطع فيديو وتسجيلات صوتية او نشر معلومات سرية ومهمة وحساسة تخص شرف وسمعة وحياة الضحية الاجتماعية والعلمية والمهنية والوظيفية والدينية والسياسية ، مقابل دفع مبالغ مالية أو إجبار الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة ولا تتناسب مع وضعه العام وحياته لصالح المبتز, ويتم اختيار الضحايا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة المعلومات الرقمية المختلفة مثل الفيس» «بوك، وتويتر، وانستغرام , وواتس اب , وتك توك , وتلكرام وغيرها من الوسائل المنتشرة بشكل هائل, واستخدامها واسع من قبل كل فئات المجتمع[2], وترتكب الجرائم.

الخريطة (١) موقع محافظة ذي قار من العراق العالم

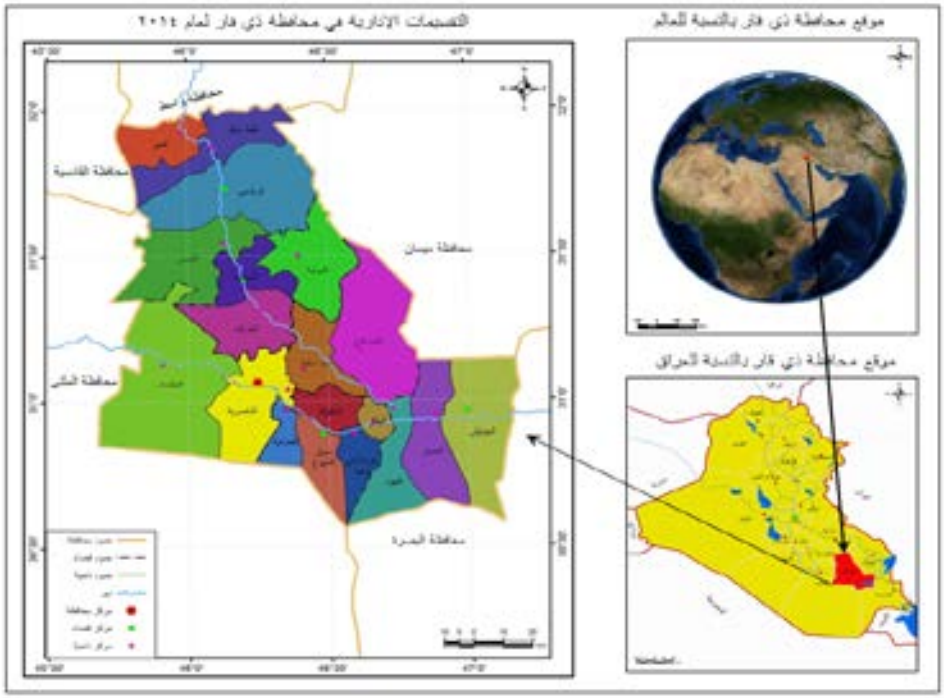

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية لعام٢٠٢١، مقياس١/١٠٠٠٠٠٠.

الإلكترونية ضد الأفراد او المجموعات باستخدام شبكات الاتصال عبر الإنترنت، مثل غرف الدردشة والبريد الإلكتروني، والهواتف النقالة، والحواسيب الشخصية, فضلاً عن الفيس بوك وتوتير وسناب شات وانستغرام، ويتمثل الابتزاز الإلكتروني في ممارسة الضغط والإكراه على المجنى عليه لتحقيق اهداف غير مشروعة مادية أو معنوية او جنسية، عن طريق التهديد بنشر معلومات سرية قد تؤدي إلى التشهير به اذا لم يرضخ لمطالب الجاني[٣], وبناءً على ما ورد يمكن تعريف الابتزاز الإلكتروني بانه عملية اجرامية يقوم بها شخص أو اكثر تتضمن الحصول على معلومات شخصية او صور او تسجيلات فيديوية او صوتية لشخص اخر يهدف من خلالها الجاني للحصول على مكاسب مالية او اقتصادية او سياسية او طائفية او جنسية او بهدف الحاق الأذى بالمجني عليه سواء كان شخص او مجموعة او مؤسسة, عن طريق اختراق البيانات والمعلومات والحصول عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية, مما يؤدي إلى الحاق الأذى والضرر بالضحية.

ثانياً- انواع الابتزاز الإلكتروني

هنالك خصائص عدة تحدد نوع الابتزاز والهدف منه تتعلق بجنس وسنّ الجاني والضحية وهي:-

أ- فعندما يكون الشخص المبتز أو الجاني وصاحب الجريمة ذكراً وهي الحالة الأكثر شيوعاً لاسيما بين المراهقين والشباب والضحية انثى يتم استدراجها عن طريق التحايل مثلاً بإيهامها بأن الجاني انثى مثلها أو عن طريق اختراق اجهزة الموبايل أو سرقتها أو تسجيل صوتي أو مقطع فيديوي لها حيث يكون الهدف من هذا الابتزاز بشكل أكثر هو مالي أو جنسي أو دفع الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة[٤].

ب- في حالة كون المبتز أو الجاني انثى لاسيما من تتراوح اعمارهن بين ٢٠-٤٠ سنة والمجني عليه ذكراً قد يكون بينهما علاقات محرمة حيث يتم تهديده بصور أو تسجيلات, أو يتم اغوائه للحصول على منافع مادية سواء كانت أموال أو مكاسب وظيفية ومهنية أو مؤسساتية وعلمية ومنافع شخصية.

ج- إذا كان الجاني ذكراً والمجني عليه ذكراَ كذلك لاسيما المراهقين والاحداث حيث يتم استخدام طرق الغش والخداع والتقرب للضحية أو مصادقته, وهدف الابتزاز مالي وجنسي أو اجبار الضحية على القيام ببعض الاشياء غير القانونية كالسرقة أو القتل أو النصب أو اجبار الضحية على المتاجرة بالمخدرات[٥], أو الضغط عليه للانتماء للمجاميع الارهابية وتزويدهم بالمعلومات التي تخدم الجاني ودوافعه.

د- في حال من يقوم بجريمة الابتزاز انثى والضحية انثى وهي الحالة الأقل شيوعاً

من انواع الابتزاز في مجتمعاتنا ومنها منطقة الدراسة فيتحدد هدف الابتزاز بقضايا مالية أو شخصية أو مشاكل مختلفة.

كما أن عملية الابتزاز تمر بمراحل عدة حيث تكون في البداية البحث عن الضحية وتعلم طرق واساليب جريمة الابتزاز , ووجود الدوافع أو الغاية لدى الجاني من القيام بعملية الابتزاز , وبعد الحصول على معلومات وبيانات يتم الطلب منه وتكون في البداية هنالك عملية رفض ومقاومة من قبل المجني عليه , ثم تبدأ المرحلة الثالثة التي تشمل عملية الضغط على المجني عليه وتهديده بإظهار ما موجود من وسائل تهديد لدى الجاني للعلن في وسائل التواصل أو المجتمع والمنطقة والمدينة, بعدها تدخل الجريمة في المرحلة الرابعة تكون عملية خضوع الضحية واذعانه للشخص القائم بالابتزاز, بعدها تكون المرحلة الخامسة التي هي عبارة عن عملية تكرار لطلبات الشخص المبتز بعد تنفيذ الجاني للطلبات المبتز[٦].

المبحث الثاني- الابتزاز الإلكتروني الاهداف والسمات والطرق والآثار

اولاً- اهداف القائم بجريمة الإبتزاز الإلكتروني

١- الابتزاز المادي: يشمل محاولة الحصول على المال أو مكاسب مادية أخرى من الضحية.

٢- الابتزاز العاطفي: يشير الى استخدام السلوك أو الخطاب لجعل الطرف الآخر يشعر بالخجل أو الخطأ او جعله يتحمل مسؤولية لا يستطيع تحملها، بهدف السيطرة العاطفية والنفسية عليه.

٣- الابتزاز الأخلاقي والاجتماعي: تتمثل في استخدام الجاني لغة التهديد للكشف عن سرَ الضحية في حال عدم خضوع المجني عليه لرغبات الشخص الذي يبتزه التي تكون غالباً بناء علاقات غير شرعية, ومن ثم التأثير نفسياً ومعنوياً وجسدياً على انطباعات الشخص وعلاقاته وسلوكه وتفاعله مع المجتمع[٧],

٤- الابتزاز السياسي: حيث تتضمن عملية الابتزاز السياسي الحصول على معلومات عن بعض الشخصيات السياسية والمسؤولين والهدف منها لأغراض التسقيط السياسي أو ارغام الضحية على دفع الاموال أو تحقيق مكاسب سياسية ووظيفية واقتصادية غير مشروعة وغير قانونية من المجني عليه.

٥- الابتزاز الطائفي: الذي تتبناه جهات متطرفة بقصد نشر الاشاعات وتهديد الامن الداخلي للدولة أو لغرض عمليات التسقيط وحرف توجهات الرأي العام ضد الضحية التي قد تكون افراد أو جماعات.

ثانياً- سمات مرتكب جريمة الابتزاز

يتميز مجرم الابتزاز الإلكتروني بسمات وخصائص عده تميزه عن المجرمين الآخرين اهمها:-

١- المبتز انسان اجتماعي بطبعه مسؤول عن افعاله و بطبيعة الحال فإن مرتكب الابتزاز الإلكتروني هو
انسان ذو إرادة حرة مدركة ومختارة متجهة بصورة مخالفة للقانون ويتسم المجرم الذي يرتكب تلك الجرائم بوصفه يعيش في وسط المجتمع بنحو طبيعي ولا تظهر عليه علامات الإجرام , فهو انسان اجتماعي يستطيع التحدث واستدراج الضحية من اجل ابتزازها، وتختلف دوافع ارتكابه للجريمة فقد يرتكبها بدافع اللهو أو الحقد والكراهية أو الكبرياء أو الحصول على مكاسب شخصية أو مالية من وراء الجريمة [٨].

٢- المهارة في مجال تكنولوجيا المعلومات: يتمتع الجاني عادة في جرائم الابتزاز الإلكتروني بالمهارة في استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة، والانترنت والمعلومات، اذ يستطيع الجاني في بعض الاحيان الدخول إلى البيانات الشخصية والصور والفيديوهات الخاصة بالمجني عليه، عبر استخدام برامج المعلومات والانترنت ثم ابتزاز المجني عليه، لهذا فإن الجاني يتميز في تلك الجرائم بالمهارة في استخدام تلك الوسائل التي تمكنه من ارتكاب الجريمة ومحو اثارها وادلتها[٩], وكذلك صعوبة معرفة هويته.

٣- المبتز يتمتع بالذكاء: مما لاشك فيه ان المجرم المعلوماتي يختلف عن المجرم الاعتيادي فالقيام بارتكاب جريمة معلوماتية يتطلب على الأقل درجة من الدقة والذكاء للتعامل مع جهاز الحاسوب، واختراق الشبكات المعلوماتية, ووضع فيروسات من لاختراق برامج الحاسوب، لاسيما وإن هنالك مجرمون متمرسون لديهم قدرات فائقة وذكاء شديد في مجال الحاسوب وشبكات المعلوماتية [١٠], أو لديه قدرة وطرق في الحصول على بعض الصور والمعلومات لاسيما تصوير ضحاياه لينفذ جريمته فيما بعد.

ثالثاً- طرق الابتزاز الالكتروني واسبابه

١- إرسال الصور عبر البريد الالكتروني أو حفظ صور في ذاكرة الجوال وعند ازالتها بعد بيع الجهاز ازالة تامة فيلجأ المبتز حين يملك صور إلى الضغط على الضحية، وابتزازها وفضحها بما يملك من صور أو اصوات، إذ تستجيب لطلباته وتصبح فريسة سهلة للابتزاز المستمر وتهديدها[١١].

٢- عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي في فيس بوك, تويتر , وانستغرام , وواتس أب , وفايبر وغيرها , حيث يمكن اختراق المحادثات السرية والشخصية بين من يتواصلون على هذه البرامج, ومن ثم الحصول على المحادثات والصور الشخصية والمعلومات والمستندات التي تسهل للجاني تهديد اصحاب تلك المحادثة, فضلاً عن ذلك فان عملية تثبيت هذه البرامج على الهواتف الشخصية والاجهزة

المحمولة
يتطلب اعطاء رقم الهاتف الشخصي للأفراد الذين يكون حسابهم مرتبط برقم هاتفه[١٢] , وهو يشكل سبباً
اخر لإمكانية اختراق الاجهزة والحصول على محتوياتها وتهديد الاشخاص بها وابتزازهم.
٣- يمكن أن يكون نشر الصور أو مقاطع الفيديو عبر الإنترنت عند حدوث اختلاف مع الأصدقاء تصرفاً غير ناضج ويؤدي إلى تفاقم المشكلة, هذا يمكن أن يؤثر سلباً على سمعة الأشخاص المعنيين ويزيد من التوترات في مثل هذه الحالات، من الأفضل محاولة حل الخلافات بطرق بنّاءة ومحترمة، مثل الحوار المباشر والتفاوض، بدلاً من اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي.
٤- الابتزاز الديني ويتمثل بقدرة بعض الاشخاص الذين لديهم امكانية على اقناع الاخرين والتستر باسم الدين واستغلالهم لاسيما النساء التي تمكن الجاني من الحصول على بعض المعلومات والصور عن الضحية ثم يقوم بتهديدها أو الخضوع لرغباته في الحصول على المال أو امور غير اخلاقية[١٣].
٥- الابتزاز عن طرق العلاقات الاجتماعية التي تجمع الناس مثل علاقات الصداقة وعلاقات الاقارب والعلاقات الوظيفية والمهنية, حيث يقوم الضحية بإعطاء مساحة كبيرة لبعض الاشخاص, ووضع ثقته بهم الذين يقومون باستغلاله من خلال الاسرار التي عرفوها لديه أو الصور والتسجيلات ومن ثم تهديده.
وتوجد هنالك عدد من العوامل والاسباب التي تدفع نحو وجود ظاهرة جريمة الابتزاز اهمها اصدقاء السوء والاختلاط الزائد بين كلا الجنسين والاعمار المختلفة , وضعف الرقابة الاسرية وتفشي ظواهر التفكك الاسري وتنامي حالات الطلاق وتعدد الزوجات الذي يجعل عملية الرقابة على الابناء صعبة, والضغط النفسي الذي تتعرض له الضحية لاسيما الفتيات وتحديداً القاصرات , والتأثر بالمفاهيم الغربية والاجنبية الدخيلة على مجتمعاتنا الشرقية والعربية والاسلامية المحافظة, خاصة عملية التأثر التي تأتي عن طريق شيكات التواصل الاجتماعي والافلام والمسلسلات ووسائل الاعلام الهابطة[١٤], الفهم الخاطئ لمعنى الحرية والديمقراطية من قبل بعض الناس الذي يؤدي بهم للوقوع ضحايا لعملية الابتزاز, العلاقات العاطفية بين الشباب لاسيما بسبب تأخر سن الزواج وما يرتبط بها من غلاء تكاليف الزواج وغيرها , الامراض النفسية وضعف الشخصية والخوف لدى بعض الضحايا الذي يجعل عملية صيده من قبل عصابات جريمة الابتزاز سهلة ويسيرة, العمل المختلط بين كلا الجنسين, واستغلال الجانب الوظيفي من قبل بعض المتنفذين تجاه الباحثين عن

عمل ووظائف لاسيما النساء والفتيات والمراهقين, وانتشار ظاهرة الذهاب إلى صالونات التجميل , بيع اجهزة الموبايل أو تهكير بعض الصفحات على شبكات التواصل أو اختراقها من قبل بعض الاشخاص الذين لديهم خبرات فنية في الاجهزة الالكترونية,

رابعاً- آثار جريمة الابتزاز الإلكتروني

١- الآثار الاجتماعية

يعد انتشار جريمة الابتزاز الالكتروني اشارة مقلقة إلى تفاقم المخاطر المجتمعية, إذ تساهم هذه الظاهرة في تفكك النسيج الاجتماعي والاسر مما يؤدي الى الكثير من حالات الطلاق والانفصال حيث وصلت نسبة حالات الطلاق في العراق بسبب الابتزاز الكتروني حوالي ١٠٪ حسب ما صرحة مفوضية حقوق الانسان[١٥], كما أن فقدان الثقة الناتج عن كشف الاسرار الشخصية عبر هذه الجرائم يؤدي إلى تراجع الاقبال على الزواج بين الشباب والفتيات وما يتبعه من آثار , فضلاً عن ذلك يعاني الافراد من ظلم واستغلال يفوق قدرتهم على التحمل مما يضيف اعباء نفسية واجتماعية كبيرة على الضحايا[١٦].

٢- الآثار النفسية

اثار الاعتداء النفسي على الضحايا قد تكون شديدة ومدمرة حيث تشتمل على الاضطراب النفسي
والقلق والخوف والاكتئاب التي تتولد لدى المجني عليه، مما قد تؤدي إلى صناعة شخصية عدوانية أو مضادة للمجتمع ، وقد تلجأ الضحية إلى الانتقام وما يتبعها من مشاكل اجتماعية وامنية, أو الانتحار كوسيلة للهروب من معاناتها , وقد اشارت احدى الدراسات التابعة إلى مؤسسة (معاً) المهتمة بقضايا المجتمع وهي من الفرق المدنية المشكلة لمحاربة الجرائم الالكترونية, حيث صرحت بوجود ٣٥ حالة انتحار بسبب الابتزاز الإلكتروني[١٧] , مما يشير هذا العدد الى خطر قادم يصيب المجتمع بأكمله .

٣- الآثار الشرعية

حيث تؤدي عملية الابتزاز الإلكتروني إلى عصيان الله جل وعلا والخروج عن الاعراف والتقاليد الاجتماعية نتيجة الاعمال التي يضطر المجني عليه للقيام بها تحت تهديد وضغط القائم بجريمة الإبتزاز, ناهيك عن المخاطر التي يقع فيها الجاني وانعكاس ذلك على البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه وامكانية تقليده من قبل اشخاص اخرين تتولد لديهم الدوافع والرغبة في تقليد عملية الإبتزاز مما يخلف اثار سلبية بالغة على أمن الاسرة والمجتمع[١٨], ويؤدي لحدوث تمزق في كيان الأسرة واستقرارها.

٤- الآثار الأمنية

تعد جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم الخطيرة التي تشكل تهديداً لأمن جميع المجتمعات ومنها العراقي,

وتسهم هذه الجريمة في تعرض الضحية لضغوط نفسية واجتماعية جسيمة يمكن أن تستغل لتحقيق اهداف تضر بأمن المجتمع, وغالباً ما يستخدم المجني عليهم كأدوات لتنفيذ جرائم مثل السرقة أو الاتجار بالمواد المخدرة أو اجبارهن على القيام بأفعال غير قانونية تهدد سلامة الدولة وامنها ووحدتها واستقلالية قرارها السياسي, لاسيما ان جريمة الإبتزاز الإلكتروني هي جريمة متعددة الحدود, أو عابرة للحدود السياسية ولا تعترف بها بحيث يمكن للشخص القائم بجريمة الإبتزاز أن يقوم بجريمته من دولة ثانية , واحياناً قد يجبره على القيام بعمليات اجرامية أو إرهابية لها مساس بأمن الدولة والمجتمع, لاسيما عندما تشرف على عملية الإبتزاز الذي يُعد إرهاباً الكترونياً مجاميع ومنظمات أو دول[١٩].

المبحث الثالث- جرائم الابتزاز الالكتروني في محافظة ذي قار وسبل مكافحة الظاهرة

اولاً- التحليل المكاني لجرائم الابتزاز الإلكتروني في منطقة الدراسة

يعد المكان الجغرافي لبعض الظواهر مجال واسع الانتشار ولا يمكن دراسته دون تقسيمه إلى وحدات صغيرة, وهذا التقسيم يساعد معرفة أي تفاصيل وبيانات دقيقة حول الموضوع المراد دراسته لذا فهو يقدم صورة واضحة للعلاقات المكانية بين المشكلة ودراستها ، اذ يسهم في اعطاء توضيح علمي عن ارتفاع مشكلة الابتزاز الكتروني في بعض الوحدات الادارية او انخفاضها ومعرفة الاسباب التي تقف وراءها[٢٠], وقد شهد العراق تزايداً في جرائم الابتزاز الالكتروني وتصاعداً ملحوظاً حيث عملت السلطات الامنية والشرطة المجتمعية في عام ٢٠٢٣ بمنع نحو ٩٣٨٤ حالة متعلقة بالابتزاز الالكتروني , وفي عام ٢٠٢٢ صرحت رابطة القاضيات العراقية بوجود ٢٤٥٢ حالة ابتزاز موزعة على عموم العراق ، وقد احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى بواقع ٥٥٧ حالة ابتزاز[٢١] , ويرجع سبب ذلك إلى التطور التكنلوجي , وارتفاع عدد السكان الذي وصل لنحو تسعة مليون نسمه فضلاً عن ارتفاع البطالة والفقر الذي وصل إلى ٤٠٪ حسب تصريح ورازة التخطيط الجهاز المركزي ما يدفع بعض الافراد للبحث عن وسيلة يجني منها اموال سواء كانت بطريقة مشروعة أو غير مشروعة , فيما تلاها محافظة ديالى بالمرتبة الثانية بواقع ٤٢١ حالة ابتزاز، اما منطقة الدراسة محافظة ذي قار فقد احتلت المرتبة الثالثة بواقع ٢٢٧ حالة ابتزاز من اجمالي حالات الابتزاز في العراق [٢٢], موزعة على اقضيتها الخمسة الرئيسة كما موضح في جدول (١) وشكل(١), حيث احتل قضاء الناصرية المرتبة الاولى بواقع ١١٥ حالة ابتزاز وبنسبة ٥٠,٧٪ من اجمالي حالات الابتزاز, ويرجع سبب ذلك

بوصف الناصرية تمثل العاصمة الادارية ومركز النشاط التجاري والاقتصادي للمحافظة , فضلاً عن كونها تحتل المرتبة الأولى في حجم السكان من بين اقضية المحافظة مما يتيح الفرصة لاستخدام وسائل التكنلوجيا بشكل كبير وما يرافق ذلك من وجود شيطنة وسوء استخدام لشبكات التواصل الاجتماعي وما ينتج عنها من حدوث حالات ابتزاز, وقد جاء قضاء الشطرة بالمرتبة الثانية في حالات الابتزاز الإلكتروني بواقع ٦٥ حالة بلغت نسبتها ٢٨,٦٪ من اجمالي حالات الابتزاز, ويرجع ذلك لارتفاع عدد سكان هذا القضاء قياساً بالوحدات الادارية الاخرى وهذه الزيادة مع عدم وجود عمل يتيح للشباب فرصاً افضل لذا يتجه البعض منهم للبحث عن مصدر دخل غير شرعي ومن ثم يقع في براثن الابتزاز[٢٣], فيما جاء قضاء الرفاعي بالمرتبة الثالثة بنحو٢٠ حالة ابتزاز وبنسبة بلغت ٨,٨٪ , ثم جاء يليها قضاء سوق الشيوخ بالمرتبة الرابعة بواقع ١٥ حالة شكلت نحو ٦,٦٪ من اجمالي حالات الابتزاز, ثم جاء قضاء الجبايش بالمرتبة الاخيرة بواقع ١٢ وبنسبة بلغت ٥,٣٪ من اجمالي حالات الابتزاز, هذا العدد يعكس تزايد هذه الجريمة بشكل ملحوظ في مجتمع منطقة الدراسة بشكل خاص والعراق عموماً نتيجة الانفلات الرقمي وضعف الرقابة المجتمعية, وغياب الوازع الديني وضعف الرادع الاخلاقي والاجتماعي , فضلاً عن ذلك التأثر بأساليب الثقافة الخارجية لاسيما الغربية الدخيلة على الشعب العراقي التي تساعد المجرم على تنفيذ جريمته , وتسهل عملية وقوع الضحية, كذلك ضعف تطبيق القانون والتحايل عليه , ونمو سلطة القبيلة والعشيرة واستخدامها بشكل سيئ من قبل بعض

جدول (١)

التوزيع العددي والنسبي لحجم جرائم الابتزاز الكتروني في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٢

ت	الوحدة الادارية	عدد الحالات	التوزيع النسبي
1	قضاء الناصرية	١١٥	٥٠,٧٪
2	قضاء الشطرة	٦٥	٢٨,٦٪
3	قضاء الرفاعي	٢٠	٨,٨٪
4	قضاء سوق الشيوخ	١٥	٦,٦٪
5	قضاء الجبايش	١٢	٥,٣٪
المجموع	-------	٢٢٧	١٠٠٪

المصدر : الباحث بالاعتماد بيانات مفوضية حقوق الانسان فرع ذي قار ٢٠٢٣.

الاشخاص أو المحسبين على الزعامات العشائرية , ناهيك عن تردي الواقع الامني والسياسي الذي يؤدي لانشغال الحكومة بأمور اخرى تركز عليها لديمومة استمرار النظام السياسي الذي يواجه تحديات كبيرة داخلية وخارجية , وقلة التخصيصات المالية الموجه لمكافحة هذه الظاهرة لاسيما ما يتعلق منها بوجود الاجهزة والمعدات والكوادر المتخصصة والمدربة , كذلك نقص التشريعات التي تتناول تفاصيل هذه الجريمة بشكل خاص والحد من انتشارها.

شكل (١) التوزيع الجغرافي لجرائم الابتزاز الكتروني في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٢

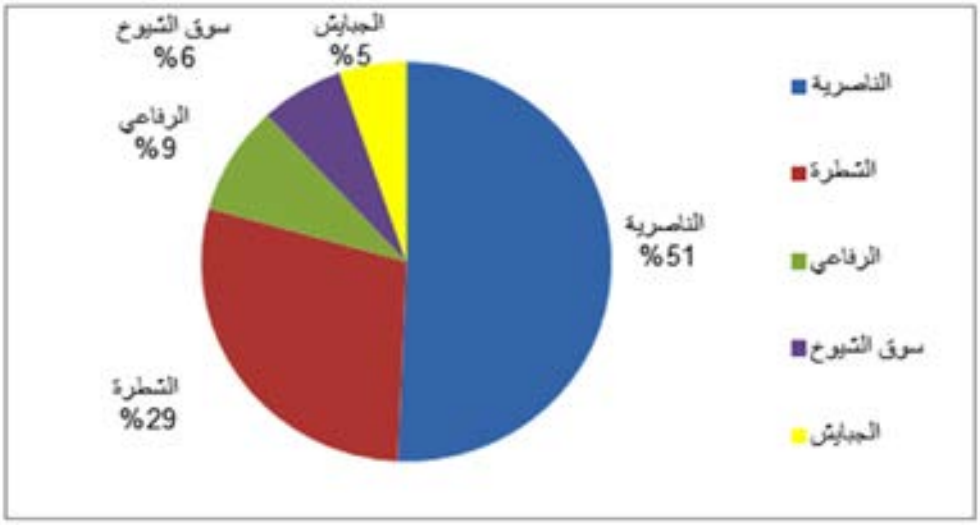

المصدر: بيانات جدول (١).

ثانياً- سبل مكافحة جرائم الابتزاز الإلكتروني

وفقاً للمؤشرات الرسمية فإن جرائم الابتزاز الالكتروني اصبحت خطراً حقيقياً يهدد افراد المجتمع من مختلف الفئات، فالابتزاز دخل الى عمق المدارس والجامعات والمؤسسات الأمنية والحكومية ذاتها , وبهذا الشكل فهي تمثل خطراً امنياً صارخ على الأمن القومي والاجتماعي للمجتمع العراقي، ومهدد لتقويض قيم المجتمع ومستقبل شبابه الذين أصبحوا فريسة سهلة للابتزاز نتيجة ضعف الوازع الديني وقلة فرص العمل[٢٤], واذا تم تتبع اجراءات الحكومة العراقية بهذا الصدد يمكن ملاحظة ان الثقل الأكبر قد وقع على عاتق المؤسسات الأمنية في مكافحة جرائم الابتزاز فهي مسؤولة عن مراقبة المواقع الالكترونية ، ومخولة بإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم، وهو ما يستدعي جهداً كبيراً ووقتاً، وامكانيات على كافة المستويات اما اذ نظرنا من زاوية المجتمع ، فيمكن ان نلاحظ ان هناك

خمول وعدم مسؤولية اجتماعية صريحة في التبليغ على تلك الحالات او مجابهتها وكبحها باي شكل من الأشكال من قبل افراد المجتمع, [٢٥]حتى تكاد تكون هذه الجريمة قد تحولت إلى ظاهرة اعتيادية يمارسها الكثيرون من افراد المجتمع، أما من زاوية التثقيف والتعريف بخطر هذه الجريمة ، فهي تقتصر بشكل أكثر على بعض المحاولات في الجامعات والكليات والمعاهد والمؤسسات التربوية والمدارس من خلال الندوات التثقيفية، والورش التي تقدمها الاقسام العلمية المختصة لاسيما اقسام الإرشاد النفسي والتربوي ووحدات تمكين المرأة ، لذلك من الضروري وجود روادع امنية على مستوى الأمن القومي والوطني والأمن الإنساني والمجتمعي تعمل على الحد من مخاطر الابتزاز الإلكتروني عن طريق اعلى سلطة قضائية وتشريعية وتنفيذية في الدولة تعمل على وفق الآتي:-

١- تنفيذ كافة التشريعات والقوانين التي وضعتها السلطة القضائية ومنع التحايل عليها, والتشديد في تطبيقها, وتدريب الكوادر المختصة التابعة للسلطة القضائية التي تمثل صمام امان لكل العراقيين.

٢- تبني مجلس الوزراء جلسات عدة يتم من خلالها وضع الخطط والبرامج والتي يتم من خلالها تحديد مخاطر جرائم الابتزاز الالكتروني على المجتمع العراقي على الصعيد الأمني والاقتصادي والسياسي والقيمي والمجتمعي والشخصي , وتنفيذ القوانين والتشريعات التي تعمل على مواجهة هذه الجريم ومرتكبيها , وابعاد ملف محاربة الابتزاز الإلكتروني عن كل التأثيرات الحزبية والشخصية.

٣- توعية المجتمع حول جرائم الابتزاز الإلكتروني وبقية المظاهر السلبية التي ترتبط بمشكلة الابتزاز في المجتمع العراقي، مثل القتل والاغتصاب والسرقة والانتحار والتسول، والعنف الأسري، لتكون مؤشرات واقعية تدل على خطورة الوضع القائم.

٤- التعامل بمهنية وسرية تامه مع ضحايا الابتزاز الإلكتروني, والعمل على مساعدتهم وتقليل شدة الاثار النفسية والاجتماعية التي تواجههم من خلال منظمات المجتمع المدني والتشريعات التي تساعدهم.

٥- الترويج لهذا الخطاب في منصات الإعلام الرسمي بشكل مكثف وحث المواطنين على اخذه بنظر الاعتبار وبصورة جدية.

٦- تكلف السلطة التنفيذية جميع الوزارات والوحدات المتصلة بمجلس الوزراء بضرورة تبني مؤسساتهم خطاباً يحذر ويجابه مشكلة الابتزاز الالكتروني، اذ يتم التنسيق مع شعبة مكافحة الجرائم الالكترونية في وزارة الداخلية من اجل القيام بندوات تثقيفية داخل مؤسسات الدولة وتوضيح مخاطرها، وسُبل محاربتها وكيفية التبليغ عنها.

٧- الإيعاز الى المؤسسة الدينية والتربوية

والتعليمية بتبني خطاب التوعية نحو مخاطر الجريمة في المجتمع تزامناً مع إعلانه من قبل السلطة العليا في الحكومة العراقية.

٨- تخصيص أرقام خاصة يتم التبليغ من خلالها عن حالات الابتزاز مع وضع مكافأة بسيطة لكل من يبلغ عن تلك الحالات.

الاستنتاجات

١-أظهرت الدراسة ان العراق واحد من البلدان التي تتعرض بشكل كبير بعمليات القرصنة الإلكترونية والابتزاز الالكتروني.

٢-سجلت الأجهزة الامينة احباط اكثر من ٩٣٨٤ عملية ابتزاز خلال عام ٢٠٢٣ وهذا يشير الى ارتفاع حالات الابتزاز .

٣-تصدرت مدينة الناصرية مدن المحافظة بعمليات الابتزاز الالكتروني يليها قضاء الشطرة.

٤-أظهرت الدراسة وجود حاجة ملحة لنشر ثقافة رقمية لمكافحة عمليات الابتزاز الالكتروني في الجامعات والمدارس لان اغلب الفئات المستهدفة طلبة.

٥-اتضح من خلال البحث وجود حالات انتحار بسبب الابتزاز.

المقترحات

١- تشكيل فريق امني مختص بمكافحة الابتزاز الالكتروني في وزارة الداخلية.

٢-استحداث مادة تدريسية في الجامعات تعني بتوعية الشباب بمخاطر القرصنة الإلكترونية.

٣-نشر ثقافة الرقمنة الامنة وتوعية العائلات بضرورة الاستخدام الامن لمواقع التواصل الاجتماعي.

٤-تعزيز الامن السيبراني العراقي وتشكيل فريق بحثي أمني مشترك لتحقيق الامن الرقمي.

٥-اصدار عقوبات قاسية بحق المبتزين وبما يسهم بتحقيق ردع حقيقي لهذه الجريمة.

الهوامش:

١- عبد الرحمن بن عبدالله السند , جريمة الابتزاز , الرئاسة العامة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر, مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , الرياض , ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م , ص١٦.

٢- رنا حكمت عباس , الابتزاز الالكتروني , مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية , المجلد ١ , العدد ٤٤ , كلية الآداب , جامعة واسط , ٢٠٢٢, ص٤٧٢.

٣- فيصل بن عبد الله الرويس ، الوعي الاجتماعي بظاهرة الابتزاز الالكتروني لدى الاسرة في المجتمع السعودي دراسة ميدانية للعوامل والاثار , مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة قناة السويس ، ٢٠٢٠، ص٣٢.

٤- ممدوح رشيد مشرف , الحماية الجنائية للمجني عليه من الإبتزاز , المجلة العربية للدراسات الامنية , المجلد ٣٣ , العدد ٧٠ , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض , ٢٠١٧, ص١٩٩.

٥- فراس جاسم موسى , مجلس النواب العراقي , ظاهرة تعاطي والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والابتزاز الالكتروني , دائرة البحوث , قسم البحوث والدراسات النيابية , الدورة الانتخابية الخامسة , أذار ٢٠٢٤, (د. ر).

٦- افراح بنت خميس بن عامر , مشكلة الإبتزاز الإلكتروني لدى محلة طلبة التعليم ما بعد الأساسي ودور الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي في التعامل معه , رسالة ماجستير , كلية الآداب والعلوم الاجتماعية , جامعة السلطان قابوس , عُمان , ٢٠١٨ , ص٥٨.

٧- انتصار زين العابدين شهباز وانتصار معاني علي , العنف الأسري ضد الأطفال الأسباب والمقترحات , مجلة نسق , العدد ٢٧ , الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية والانسانية , بغداد , ٢٠٢٠, ص٦٥٨.

٨- فيصل بن عبد الله الرويس، مصدر سابق ، ص ٤٢.

٩- يوسف الصغير، الجريمة المرتكبة عبر الانترنت ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، الجزائر ،٢٠١٣، ص ١٤٥,

١٠- اسيل مبدر داود ، تحليل بيانات ظاهرة الابتزاز الالكتروني احصائيا باستخدام مربع كاي، مجلة الاقتصاد الخليجي , , العدد ٥٩, ٢٠٢٤ ،ص٣٧.

١١- هند علي حنون، وسائل حماية الاسرة من الابتزاز الالكتروني، مجلة جامعة دهوك ، المجلد ٢٦ , العدد ١، (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠٢٣، ص ٣٥.

١٢- وفاء محمد صقر , جريمة الابتزاز الإلكتروني (دراسة مقارنة) , مجلة البحوث القانونية والاقتصادية , المجلد ٣٦ , العدد ٢ , كلية الحقوق , جامعة بني سويف , ٢٠٢٤, ص٤٩٥.

١٣- أمير علي هادي , الأسباب والآثار الاجتماعية للابتزاز الإلكتروني وسبل معالجته , مجلة الباحث , المجلد ٤٤ , العدد ٢ , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة كربلاء , ٢٠٢٥ , ص٥٦٤.

١٤- رنا حكمت عباس , مصدر سابق , ص٤٧٤.

١٥- مقابلة مع مدير مفوضية حقوق الانسان ، ٢٠٢٤/٥/٤.

١٦- عماد جواد موسى، التحقيق والصعوبات التي تواجه جريمة الابتزاز الالكتروني ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، ، المجلد ٣٣، العدد ٤ ،

كليـة المعـارف الجامعـة , جامعـة الانبـار , ٢٠٢٢، ص ٧٧.
١٧- رابـط المقـال: https://daraj.media/ بسـبب-الابتزاز-الالكتروني-عراقيات-ضـح تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٥/٢/٢٥.
١٨- عبـير نجـم عبـد اللـه ،دور الوعـي الاجتماعـي في مواجهـة الابتـزاز الالكـتروني للمـرأة، مجلـة كليـة التربيـة ، جامعـة واسـط ، ٢٠٢٠، ص ٢٠٦٥.
١٩- خضـير ياسـين الغانمـي, ظاهـرة الارهـاب الـدولي.. العوامـل الدافعـة وكيفيـة معالجتهـا , مجلـة أهـل البيـت «عليهـم السـلام» , المجلـد ١ , العـدد ١٦ , جامعـة أهـل البيـت « عليهم السـلام», محافظـة كربـلاء المقدسـة , ٢٠١٤, ص٣٠١.
٢٠- شـاكر عـواد ضاحـي ، تحليـل مـكاني لظاهـرة اختطـاف صغـار السـن في العـراق _٢٠١٩-٢٠٢٢)، مجلـة كليـة التربيـة للعلـوم الانسـانية – جامعـة ذي قـار ,العـدد (١٤) ٢٠٢٤ ،ص ٣٥٩..
٢١- رابـط الموقـع الالكـتروني .www.rudwarabia net https://:تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٤/٦/١٥.
٢٢- رابـط الموقـع الالكـتروني.www.rudwarabia net https://:تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٤/٦/١٥.
٢٣- مفوضية حقوق الانسان فرع ذي قار.
٢٤- مقابلـة مـع مديـر قسـم اجـرام محافظـة ذي قـار بتاريـخ ٢٠٢٤/٥/١.
٢٥- بكـر خضـير الصبيحـي، أمننـة المخـدرات .. نحـو اسـتراتيجية جديـدة لمكافحـة المخـدرات , مركـز البيـان للدراسـات والتخطيـط ، ٢٠٢٣، ص ٩.